

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣٧

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

لمجلس الوصاية

هو مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتى نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٥ "وزارة الخارجية" باب ٣ "اعمال جديدة" اعتماد اضافى قدره ٧٣٨٤ جنيها (سبعة آلاف وثلاثمائة وأربعة وثمانون جنيها) لشكلة ثابتة بعض المفوضيات الملكية المصرية في الخارج .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من الاحتياطى العام .

مادة ٢ - لى وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بان يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما
صدر برأى عايدى فى ٤ محرم سنة ١٣٥٦ (١٧ مارس سنة ١٩٣٧)

محمد لى

عبد العزيز كوت

كريف لى

باسم مجلس الوصاية

وزير المالية وزير الخارجية رئيس مجلس الوزراء

حكيم لى واصف بطرس لى مصطفى لى

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٣٧

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

لمجلس الوصاية

هو مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتى نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٥ "وزارة الخارجية" اعتماد اضافى قدره ٢٩٥٥ جنيها (الفان وتسعمائة وخمسة وخمسون جنيها) منه ٩٥٥ جنيها فى الباب الأول "ماهيات وأجرومرتبات" و ٢٠٠٠ جنيها فى الباب الثانى "مصرفات عمومية" للنفقات الاضافية اللازمة للسفارة المصرية فى لندن .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من الاحتياطى العام .

مادة ٢ - لى وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بان يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى عايدى فى ٤ محرم سنة ١٣٥٦ (١٧ مارس سنة ١٩٣٧)

محمد لى

عبد العزيز كوت

كريف لى

باسم مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى لى

وزير المالية

حكيم لى

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٣٧

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

لمجلس الوصاية

هو مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتى نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٣ "وزارة الزراعة" الباب الثالث "اعمال جديدة" اعتماد اضافى قدره ٦٥٠٠ جنيها (سنة آلاف وستمائة جنيها) علاوة على الاعتماد المدرج لمقاومة حشرة البق الدقيق .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من الاحتياطى العام .

مادة ٢ - لى وزيرى المالية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بان يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى عايدى فى ٤ محرم سنة ١٣٥٦ (١٧ مارس سنة ١٩٣٧)

محمد لى

عبد العزيز كوت

كريف لى

باسم مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى لى

وزير الزراعة

محمد لى

وزير المالية

مصطفى لى